

قراءة في جهود المؤسسات العربية في مجالات حقوق الطفل

أ. محمد عبده الزغير
خبير حقوق الطفل

مقدمة :

تشير أحداث التاريخ بأنه ما من حضارة انسانية الا واكدت على واجب اهتمام البالغين بالأطفال، انطلاقا من العلاقة المؤكدة لاستمرار الذات والجنس والحياة. وعليه، فقد حرص أكثر من مجتمع قديم على توفير الاساسيات للطفل وضمان احتضانه في جماعة انسانية، بالرغم من غياب مفهوم الحق للطفل.

فكانت اولى اشكال حقوق الطفل او الالتزامات تجاه الاطفال تلك النابعة عن منظومة قري او منظومة قيم . الاولى تعطي الطفل الحق في الميراث وتورثه اعباء الالتزام العائلي، والثانية تمنحه العطف والعلم والرعاية والحماية من عنف البالغين .

ومن المتغيرات الكبيرة في تاريخ حقوق الطفل تحريم اعتقادات التضحية بالطفولة كجزء من منظومة اعتقادية تسعى لدفع قوى الشر بإعطائها اعلى ما عند الانسان. وتبقى قصة سيدنا اسماعيل في القصص الدينية رمزا لنهاية التضحية بالطفل .

وفي الفترة التي سبقت الاسلام كان قتل الاطفال ووآد البنات ظاهرة منتشرة في العديد من المناطق، ومع ذلك وجدت اصوات مناديه بوقف هذه الافعال، مثال صعصعة بن ناجي بن عقل، جد الشاعر الاخطل، الذي لم يكتف بشجب قتل الاطفال ووآد البنات، بل تعدى ذلك الى دفع فدية عن كل طفلة يريد اهلها وأدها خشية الجوع. وكان يدفع الفدية لإنقاذ اي طفلة من اية قبيلة دون اعتبار للقرابة او الجوار.

ومن الاشكال المبكرة لرعاية الطفل كانت رعاية اليتيم. وقد عرف العرب قبل الاسلام بيوت الايتام لكل من فقد او توفي ابيه او قتل في حرب، وكان يشرف على تربيتهم الرؤساء والسادة وينفقون عليهم من صندوق تضامني كبير يجمع من سادة القوم وتبرعات القبائل وغنائم الحرب وكان اشهرها بيت غطفان .

وجاء الاسلام مكرما للإنسان، ولم يفرق هذا التكريم بين طفل وكهل، بين امرأة ورجل، بين اسود وابيض او عربي واعجمي. فنص التكريم لا قيد فيه ولا حصر " لقد كرمنا بني آدم "، والتكريم لغة يزيد عن الحق .

ونهى القرآن الكريم عن قتل الاطفال لأي سبب كان، وجاء في سورة الاسراء " ولا تقتلوا اولادكم خشية اطلاق نحن نرزقهم واياكم ان قتلهم كان خطئا كبيرا " (الآية 7). وقد انتقد القرآن الوآد عند بعض القبائل طارحا التساؤل " واذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت " (التكوير، الآيات 8 و 9) .

وقد عزز القرآن الكريم فكرة مساواة الاطفال بغض النظر عن الجنس او العمر فجاء في القرآن " ويهب لمن يشاء اثنا ويهب لمن يشاء الذكور " (الشورى، اية 49). وقد اوحى هذا الترتيب تفاؤلاً عند بعض المسلمين بولادة الانثى قبل الذكر، بالبركة واليمن لان القرآن بدأ بها.¹

وحث الدين الاسلامي الحنيف على احسان تربية الطفل ورعايته والابتعاد به عن كل ما يؤثر في حالته الصحية والنفسية والاجتماعية، حتى ينشأ مواطناً صالحاً يشعر بالانتماء الى اهله ومجتمعه ووطنه .

كما حدد الاسلام القواعد التي تكفل للطفل حقوقه المشروعة في أسرته ومجتمعه وبين اقرانه، فيقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - (اكرموا اولادكم واحسنوا اسماءهم) ويقول ايضاً (ليس منا من لا يرحم صغيرنا) وايضاً (من لا يرحم لاءرحم).

واكرام الاولاد لا يتأتى الا بتربيتهم التربية الكريمة، وتعليمهم مبادئ العلم والاخلاق والابتعاد بهم عن كل الرذائل، وكل اشكال العنف والتمييز التي تؤثر سلباً في سلوك الطفل في مجتمعه، وتنحرف به عن سواء السبيل.²

بالقراءة العامة لما تحقق للطفل في المراجع والأدبيات وفي الواقع، نلاحظ ان الحقوق التي نالها الطفل كانت ابنة عصرها ومكانها وزمانها، وبالتأكيد لن يجد المرء اتفاقية شاملة لحقوق الطفل في التاريخ القديم، ولكنه سيدرك اولاً بان هذه الاتفاقية المعاصرة هي حصيلة عملية تاريخية طويلة شاركت بها مختلف الحضارات والأديان والثقافات.

وقد شهد واقع حقوق الطفل العربي تطوراً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وأخذت أجندة حقوق الطفل اهتماماً متصاعداً في جميع الدول العربية ليس فقط من قبل الحكومات وإنما أيضاً من قبل الجمعيات الأهلية والأفراد وغيرها من المنظمات العربية والاقليمية. ويتم في المحاور القادمة عرض بعض الجهود العربية في هذا الاتجاه، وبعض الانجازات الأولية لمدى التزام الدول في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وبعض الاشكاليات المرتبطة بحقوق الطفل في الوطن العربي على مستويين، المستوى الاول يتعلق بجامعة الدول العربية، وآليات العمل العربي المشترك، والمستوى الثاني يرتبط بالدول العربية.

1) جهود جامعة الدول العربية لتعزيز حقوق الطفل :

واكب الاهتمام العربي بحقوق الانسان وبحقوق الطفل، الاهتمام العالمي، وبرز ذلك أثناء مشاركة الدول العربية في إطار هيئة الأمم المتحدة لمناقشة نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك المواثيق الأخرى ذات الصلة، كما برز أيضاً أثناء إسهام الدول العربية في احياء العام 1979 - السنة الدولية للطفل - وفي إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات بهذه المناسبة . وبدأت اول الجهود

¹ انظر لمزيد من التفصيل : هيثم مناع، حقوق الطفل في الوثائق الاقليمية والدولية الاساسية، مركز الراية للتنمية الفكرية، المؤسسة العربية الاوروبية للنشر، ط1، 2005، باريس، ص ص 4 - 8

² الاطفال في الاسلام .. رعايتهم ونموهم وحياتهم، جامعة الازهر بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مطابع دار الشروق، ط1، 2005، القاهرة،

المباشرة في متابعة حقوق الطفل مع قرار مجلس جامعة الدول العربية بدورته السبعين في 1978/9/14، بشأن الفعاليات الخاصة بمناسبة السنة الدولية للطفل، حيث نظمت الأمانة العامة حلقة دراسية عن واقع الطفل العربي عامة والطفل الفلسطيني خاصة، في أكتوبر 1978 بالقاهرة، وانتهت الحلقة الى توصيات انصبت جميعها على تحديد الوسائل والسبل لتلبية الاحتياجات الأساسية للطفولة.

بعدها أصدر المؤتمر الخامس لوزراء الشئون الاجتماعية العرب الذي انعقد في بغداد (نوفمبر 1978) عددا من القرارات الخاصة بالإعداد العربي للسنة الدولية للطفل، منها : القرار رقم (3) الفقرة (2) بشأن "تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة موسعة بشأن المشاكل التي تعترض الطفل العربي وبشأن إنشاء منظمة عربية للطفل، وعرض الدراستين على المؤتمر القادم للطفل العربي"، - عقد في ابريل 1980 - واستنادا لذلك اتخذت عدة تدابير لإنجاز هذه القرارات، وتم لاحقا تنفيذ وعقد سلسلة من الفعاليات تواصلت بعد إنجاز الاستعدادات العربية للسنة الدولية للطفل . ويمكن عرض ابرز الفعاليات خلال المراحل الآتية :

أ (ابرز الفعاليات خلال الثمانينيات من القرن الماضي :تجدر الإشارة هنا الى ان الدراستين التي سبق الإشارة اليهما، شكلتا نقلة نوعية في تحريك موضوعات حقوق الطفل العربي، ووضعها في اجندة اعمال جامعة الدول العربية، وفي متابعات الحكومات العربية .

ونظرا لأهمية الفعاليات التي انجزت خلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي في تأسيس مقومات العمل، نرى من الأهمية الإشارة الموجزة اليهما، فيما يلي :

دراسة تحديد الاحتياجات الأساسية لتنمية الطفل العربي: في إطار التعاون بين الأمانة العامة ومنظمة اليونيسيف أجريت دراسة ميدانية في مطلع عام 1979، حيث أوكلت مهمة إعدادها إلى فريق عمل من الخبراء تم اختيارهم بصفتهم الشخصية برئاسة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله - المفكر والخبير التنموي (رحمة الله عليه)، والذي قدم بدوره - بعد سلسلة لقاءات واجتماعات للخبراء - ورقة عمل حول العناصر الاستراتيجية لتنمية الطفل العربي لتكون أساسا لخطة الدراسة القطرية لتحديد عناصر استراتيجية للخدمات الأساسية للطفل العربي. وقد تم إجراء الدراسة الميدانية في أربعة اقطار عربية كعينات تمثل مختلف الأقطار العربية على أساس التماثل في الموارد البشرية والاقتصادية، وهي العراق، مصر، تونس، والسعودية .

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي تناولت قضية الطفولة باعتبارها من أهم قضايا التنمية، وطالبت بأن تكون لقضية الطفولة أولوية عالية في اهتمامات المخططين وصانعي السياسات وعرضت الدراسة أوضاع الطفل العربي في مجالات عديدة (صحية، تربوية، اجتماعية، مشكلات خاصة).

و ركزت مخرجات الدراسة على ضرورة إحداث تغيير جذري في استراتيجيات التنمية وسياساتها بغية أن تحتل احتياجات الطفل مكانها الصحيح في خطط التنمية، والإقرار بأن الطفل ينبغي أن

يشكل أولوية قومية عليا، كما حددت أن الأولويات للتخطيط ينبغي أن تراعي تلبية خدمات الطفل الأساسية.

دراسة عن المنظمة العربية للطفولة: أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشروع الدراسة، حيث حددت فيها الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف المنظمة المقترحة لتطوير الخدمات الأساسية للطفولة، بما في ذلك إجراء الدراسات وتنظيم المؤتمرات، والحلقات الدراسية، وعقد الدورات التدريبية لمخططي برامج الطفولة والعاملين بها، والمساهمة في إجراء بعض المشروعات التجريبية الرائدة بالدول العربية.

وقدمت الدراسة تصورا بالأجهزة التي ينبغي أن تتكون منها المنظمة (الجمعية العامة، والمجلس التنفيذي، وأمانة المنظمة)، وحددت اختصاصات كل منها، كما أشارت الدراسة إلى علاقة المنظمة بالأمانة العامة للجامعة والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المجال .

وتم عرض هذه الدراسة على الدورة السادسة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي انعقد في الرباط خلال الفترة من 28-30 نوفمبر 1979، كما تم عرضها لاحقا على مؤتمر الطفل العربي (1980).

واتخذ الاهتمام بالطفولة عربيا وبقضاياها، اتجاها جديدا منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، فلقد جاء عام 1980 لسجل تحولا عربيا نوعيا في التعامل مع احتياجات الطفل العربي من التعاطف وإبداء الاهتمام إلى المبادرات الداعية للعمل المؤسسي المعين على متابعة قضايا حقوق الطفل، أي البدء في الانتقال من فكر تلبية الاحتياجات إلى الاقرار بحقوق الطفل .

عقد مؤتمر الطفل العربي، بتونس، 8-10 إبريل 1980: جاء انعقاد مؤتمر الطفل العربي ليكون بداية سلسلة المؤتمرات العربية عن الطفولة، والإطار الذي أرسى تقليد إصدار مواثيق أو خطط عربية للطفولة . كما حظي بمشاركة واسعة من سبع عشرة دولة عربية، بالإضافة إلى اثني عشرة منظمة عربية ودولية. وأكدت توصيات المؤتمر على ضرورة تكوين لجان وطنية للطفولة في كل الدول العربية، وضمان استمرارها لتقوم بمسئوليتها مع ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لتفعيل جهودها .

وقد أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بدورته الأولى المنعقدة بتونس عام 1980 قراره رقم (8) بالموافقة على مجمل التوصيات الصادرة عن مؤتمر الطفل العربي الذي نظمته الأمانة العامة بتونس عام 1980، وحث الدول والمنظمات الإقليمية والمتخصصة للعمل على وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ.

ميثاق حقوق الطفل العربي: شرع فريق العمل المشكل من الخبراء والاختصاصيين بعقد الاجتماعات الفنية، بعد انتهاء مؤتمر الطفل العربي، والتي أثمرت في محصلتها بإقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لميثاق حقوق الطفل العربي في عام 1983. اشتمل الميثاق على (51) مادة، توزعت بين عرض المبادئ والأهداف وكذا المتطلبات والوسائل وتوجهات العمل العربي المشترك

والأحكام العامة، اضافة الى مقدمة حددت منطلقات الدول العربية لوضع ميثاق خاص بحقوق الطفل العربي.¹

ومن ضمن الإجراءات والمتطلبات التي حددها الميثاق التأكيد على "قيام لجنة للطفولة في كل قطر عربي، تضم في عضويتها الأجهزة الرسمية والأهلية والشعبية ذات الاختصاص والاهتمام برعاية الطفولة وتنسيق جهودها في مجال وضع السياسة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم".
عقد مؤتمر الطفولة والتنمية في الوطن العربي، تونس 13-15 نوفمبر 1986: دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إطار برنامج التعاون مع اليونسيف وبالتعاون مع برنامج الخليج العربي الإنمائي لدعم منظمات الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر " الطفولة والتنمية في الوطن العربي " خلال الفترة من 13-15 نوفمبر 1986 في مقر الأمانة العامة بتونس .

وناقش المؤتمر عدة قضايا وأوراق عمل ودراسات مختلفة، وتعد الدراسة المقدمة من د. الطاهر ليب (المفكر العربي وعالم الاجتماع) عن "الوطن العربي بين الحاجات والمؤسسات" من الدراسات المهمة التي تناولت بحث أوضاع المجالس العليا واللجان الوطنية التي تشكلت في عدد من الدول العربية سواء أثناء التحضيرات التي صاحبت السنة الدولية للطفل (1979)، او قبلها مثل المجالس التي تشكلت في كل من الأردن، وتونس² وغيرها من الدول العربية، وقدمت الدراسة رؤية متكاملة للتحركات المطلوبة لتشكيل كيانات معنية بالطفولة، وتصورات بشأن مهام هذه المجالس، وهياكلها التنظيمية .

وساعدت المقترحات التي قدمتها الدراسة بشأن تفعيل إدارة الطفل التي انشأت في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في خلق حراك على مستوى إدارة الطفل وتبلور فكرة إنشاء مؤسسة عربية للطفولة كمحاولة في هذا الاتجاه حيث ظهر بالفعل المجلس العربي للطفولة والتنمية (1987)، وأعلن عن تشكيله في الأردن بحضور المؤسسات الفاعلة المشاركة في مؤتمر تونس، وبهذا حل هذا الكيان محل فكرة إنشاء مؤسسة عربية للطفولة التي أوصى بها ميثاق حقوق الطفل العربي، حيث رأى نظريا أن يكون المجلس العربي للطفولة والتنمية المؤسسة العربية للطفولة، الا ان الدور المشترك (الحكومي والاهلي) الذي تجسد في عمل المجلس بعد تأسيسه، وعدم وضوح فكرة العلاقة بجامعة الدول العربية، جعله لا يحظى بالتمثيل باعتباره مؤسسة عربية للطفولة، الامر الذي تحدد لاحقا باختيار المجلس لوضعه ودوره باعتباره منظمة مجتمع مدني معنية بالطفولة . وشكلت توصيات المؤتمر

¹ محمد عبده الزغير، قضايا وإشكاليات حقوق الطفل في العالم العربي، اصدارات مركز تنمية الطفولة والشباب (1) بالتعاون مع المنظمة السويدية لرعاية الطفولة، صنعاء، 2008، ص 73 .

² أنظر لمزيد من التفصيل : الطاهر ليب، الطفل العربي : بين الحاجات والمؤسسات، دراسة مقدمة لمؤتمر الطفولة والتنمية في الوطن العربي 13-15 / 11 / 1986، تونس. حيث يشير في دراسته أنه كان يوجد في الأردن منذ عام 1973 نظام المجلس الأعلى لرعاية الطفولة والأحداث، أسندت رئاسته لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وتم تعديله بمشروع المجلس الأعلى لرعاية الطفولة في عام 1979، وأسندت رئاسته الى رئيس الوزراء، وكذلك الحال في تونس حيث صدر قرار بعد الاستقلال بأحداث المجلس الأعلى للطفولة، وأسندت رئاسته إلى رئيس الدولة.

آنذاك دافع العدد من الدول العربية لإنشاء مجالس عليا ولجان وطنية للطفولة في عدد من الأقطار العربية .

ب (ابرز الفعاليات خلال التسعينيات من القرن الماضي : شهدت جامعة الدول العربية بعد إقرار اتفاقية حقوق الطفل في عام 1989، وانعقاد المؤتمر العالمي من أجل الطفل (نيويورك 1990)، تحولاً في منهج متابعة حقوق الطفل. فتواصلت الجهود العربية في هذه المرحلة لمتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي . كما انشأت آلية عربية معنية بالطفولة، وهي لجنة الطفولة العربية، التي ركزت جهودها لمتابعة تنفيذ الخطة العربية الأولى للطفولة. ونعرض هنا أبرز الجهود في هذه المرحلة وتتمثل في الآتي:

عقد (المؤتمر) الاجتماع العربي رفيع المستوى لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها، تونس 17-18 نوفمبر 1992، دعت جامعة الدول العربية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونسيف إلى عقد اجتماع عربي رفيع المستوى - اعتبر لاحقاً المؤتمر الأول لحقوق الطفل -، شارك فيه وزراء ومسؤولون ومتخصصون في كل المجالات المتعددة المعنية بشئون الطفولة في الوطن العربي، وصدر عن هذا الاجتماع الخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها، والتي توافقت مع التوجهات العالمية التي جاءت في الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل، الصادرتان عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفولة (نيويورك 1990).

وأقر الاجتماع تبني الخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها، لتكون دليل عمل ترسمه الدول في إعداد خططها وفق ظروفها وإمكاناتها، ويهتدي به العمل العربي المشترك . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاجتماع أقر ضرورة "المسارعة إلى إنشاء المجالس الوطنية العليا للطفولة في الدول التي لم تنشئها بعد، ودعم المجالس الوطنية العليا القائمة وإشراكها بفاعلية في تنفيذ الخطة الوطنية والخطة العربية".

المتابعة الدورية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل : سعت جامعة الدول العربية خلال هذه الفترة، إلى إرساء تقليد متابعة الدول الأعضاء عن مدى تنفيذها لاتفاقية حقوق الطفل، من خلال تقديم تقرير سنوي يستعرض موقف الدول من الاتفاقية، ومدى التزامها بتقديم التقارير الدورية عن حقوق الطفل. وكذلك إصدار دراسة تقييمية حول مدى تنفيذ الدول الأعضاء لبنود الاتفاقية . وتواصلت هذه الجهود مع بداية الألفية الثالثة، وتحديدًا مع إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية، في دورتها الرابعة والخمسين في 25 مايو 2000، وحققت هذه المتابعة تقدماً متنامياً على صعيد مصادقة أغلب الدول العربية على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، وتقديمها تقاريرها الأولية والدورية .

ج (ابرز الفعاليات خلال العقد الأول من القرن الحالي :استمرت جهود جامعة الدول العربية مع بداية الألفية الثالثة في متابعة حقوق الطفل من خلال اقرار عدد من الوثائق وعقد عدد من المؤتمرات . وفيما يلي استعراض لعدد من هذه الفعاليات :

الاطار العربي لحقوق الطفل :صادق مجلس جامعة الدول العربية (على مستوى القمة) في المملكة الأردنية الهاشمية، على الإطار العربي لحقوق الطفل في 28 مارس 2001، الذي يعتبر حصيلة نقاشات امتدت من عام 1997 أثناء تدارس تعديل ميثاق حقوق الطفل العربي والذي أقرت صيغته الأولى في ندوة صنعاء لحقوق الطفل (1998). ويعد الإطار العربي لحقوق الطفل تطويراً لميثاق حقوق الطفل العربي، ومن تسميته يعد وثيقة عامة لا تحمل قوة الاتفاقية أو الميثاق أو الإعلان حتى، وإنما يعد اطاراً مرجعياً عاماً .

عقد المؤتمر العربي الثاني رفيع المستوى لحقوق الطفل 4-2 يوليو 2001، القاهرة :في إطار الاستعدادات لعقد الجلسة الخاصة للأمم المتحدة حول الطفولة دعت الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى عقد المؤتمر الثاني رفيع المستوى لحقوق الطفل خلال الفترة 4-2 يوليو 2001. وقد صدر عن هذا المؤتمر عدد من القرارات الإجرائية المهمة كوضع بيان بموقف عربي موحد إزاء مشروع الوثيقة الختامية لعالم جدير بالأطفال، لعرضه في الجلسة الخاصة للأمم المتحدة كمبادرة عربية في مناقشة وثيقة عالم صالح للأطفال كما تم ايضاً إصدار إعلان القاهرة لتفعيل آليات العمل العربي المشترك بعنوان نحو عالم عربي جدير بالأطفال، والذي تضمن الدعوة لعقد مؤتمر عربي رفيع المستوى للاتفاق على خطة عربية للطفولة .

عقد المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى لحقوق الطفل 12-14 يناير 2004، تونس :التزماً بقرار الجلسة الخاصة للأمم المتحدة الذي أكد على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بوضع خطط لها لتنفيذ إعلان وخطة عالم جدير بالأطفال، دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى عقد المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى لحقوق الطفل خلال الفترة من 12-14 يناير 2004، بتونس، لمناقشة خطة العمل العربية الثانية للطفولة، وقد اعتمد المؤتمر خطة العمل العربية الثانية للطفولة (2004-2015)، كي تسترشد بها الدول العربية في وضع أو مراجعة خططها أو برامجها الوطنية للأعوام 2004-2015 .

وأشارت الخطة في سياق عرضها لآليات المتابعة والتقييم على المستوى الوطني الى ضرورة إنشاء الآليات اللازمة وتطوير القوائم منها من مجالس أو هيئات وطنية للطفولة، وتأكيد مسئوليتها في التخطيط والمتابعة في كل المجالات المتعلقة بحقوق الطفل وتنسيق الجهود الحكومية وغير الحكومية. دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية (2005) :أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونسيف دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية بعنوان "عالم عربي جدير بالأطفال"، استعرضت فيها مدى التقدم والفجوات الموجودة للوفاء بحقوق الطفل في أنحاء المنطقة العربية، كما تناولت جهود الحكومات العربية والأسر والمجتمع المدني التي تهدف إلى الوصول لثقافة تنهض بحقوق الإنسان.

وتعد الدراسة - بغض النظر عن الانتقادات التي وجهت إليها وتحديدًا حول دقة الإحصاءات أو ضعف أو قدم بعض المراجع التي اعتمدت عليها وغيرها من الملاحظات الشكلية والجوهرية - إضافة قيمة للوثائق التي بحثت في قضايا الطفولة العربية إجمالاً، وتقليداً جديداً في إعداد التقارير التقييمية

لأوضاع الطفولة، والتي تم الاتفاق على مواصلة إعدادها كل عامين بالتعاون بين الأمانة العامة ومكتب اليونيسيف الإقليمي .

عقد المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل، مراكش 2010 :دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى عقد المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل لمناقشة التقييم المرحلي للخطة العربية الثانية للطفولة (2004 - 2015)، وذلك في مدينة مراكش بالمملكة المغربية، خلال الفترة من 19 إلى 21 ديسمبر/ كانون أول 2010.

وهدف المؤتمر إلتقييم المرحلي للخطة العربية الثانية للطفولة (2004-2009)، ورصد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف عالم جدير بالأطفال إقليميا ووطنيا. وتمهيدا للمؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى، تم عقد عدد من المنتديات التمهيديّة بهدف توسيع الحوار حول القضايا التي يتناولها المؤتمر، وهي :

- منتدى المجتمع المدني التمهيدي للمؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل، الذي عقد بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية يوم 24 فبراير/شباط 2010 في القاهرة بجمهورية مصر العربية.

- منتدى الإعلاميين التمهيدي للمؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل " الإعلاميون أنصار حقوق الطفل"، الذي عقد في بيروت بالجمهورية اللبنانية يومي 25 و26 مايو/أيار 2010.

- منتدى اليافعين التمهيدي للمؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل، الذي عقد بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة في دمشق بالجمهورية العربية السورية خلال الفترة من 27 إلى 29 يوليو/تموز 2010.

وتم خلال المؤتمر عرض عدد من الدراسات والتقارير التي تم انجازها ومن أهمها:

- الوثيقة الرئيسية: دراسة خاصة بالتقييم المرحلي للخطة العربية الثانية للطفولة للفترة من 2004 إلى 2009.

- دراسة تحليلية للآليات المؤسسية المعنية بالطفولة في الدول العربية.

- دراسة "دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة العربية الثانية للطفولة".

- دراسة قانون الطفل في الدول العربية... الواقع والمأمول .

- التقرير العربي المقارن لمدى إعمال توصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف العنف ضد الأطفال.

وصدر عن المؤتمر عددا من التوصيات، منها تشكيل لجنة خبراء لتحديث الخطة العربية للطفولة، قبل نهاية 2011، والخطط الوطنية في ضوء نتائج تقارير التقييم المرحلي .

وبالقراءة المعمقة لمخرجات العديد من الوثائق ونتائج المؤتمرات، نجد مع أن هذه الجهود العربية واكبت التطورات العالمية فيما يتعلق بحقوق الطفل، إلا أن المتأمل لمخرجاتها يجدها تكرارا متأخرا لهذه الجهود، وهنا نؤكد على أهمية ان تترافق هذه الجهود العربية مع الجهود الدولية لضمان استيعاب الخصائص الثقافية العربية والمحلية اثناء اعدادها كما حدث مع الاعلان العالمي لحقوق

الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل . وهناك عددا من الملاحظات النقدية عن مستوى بعض الوثائق المقدمة للمؤتمرات ومخرجاتها، ومنها الخطة العربية الثانية للطفولة، التي طالبت المناقشات في عدد من الندوات العلمية والمؤتمرات بإعادة صياغتها ومراجعتها. بالإضافة الى ذلك الملاحظات التي اثيرت على الاطار العربي لحقوق الطفل واعتباره وثيقة هلامية شابهها التعبيرات الانشائية وضعف الالتزام .

د) لجنة الطفولة العربية :تعددت توجهات عمل لجنة الطفولة العربية وسياساتها خلال السنوات الماضية، وتغيرت مسمياتها من مرحلة إلى أخرى، وتطورت أساليب عملها من رسم السياسات والتنسيق إلى إعداد الخطط والبرامج العربية، والدعوة إلى المناصرة والتأييد لقضايا حقوق الطفل العربي. وشكلت خطط الطفولة العربية، الأولى (1992 – 2000) والثانية (2004 – 2015)، التي أقرتها المؤتمرات العربية رفيعة المستوى، الأساس المنهجي الذي سارت عليه اللجنة في متابعة تنفيذ أهداف هذه الخطط سواء على صعيد العمل العربي المشترك، أو على مستوى الدول العربية، أو المنظمات الأهلية العربية.

فوفقا لنظام جامعة الدول العربية وهيكلها التنظيمي والإداري؛ تأتي موضوعات الاهتمام بالطفل والأسرة ضمن مهام القطاع الاجتماعي الذي يعد المسئول عن برامج التنمية والسياسات الاجتماعية المختلفة، وتنطوي في إطاره عدة إدارات تعنى بالطفولة، منها : إدارة التنمية والسياسات السكانية، إدارة الأسرة والطفولة، إدارة المرأة، إدارة الصحة والبيئة، إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي، إدارة الشباب والرياضة، إدارة السياسات السكانية والهجرة، إدارة حقوق الإنسان، إدارة المجتمع المدني ووحدة مشروع صحة الأسرة.

وتختص إدارة المرأة والأسرة والطفولة بشكل مباشر بمتابعة أوضاع الطفولة والنهوض بها، بالتنسيق مع الإدارات التي سبق الإشارة إليها، ومع عدد من المنظمات واللجان المتخصصة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، ومنظمة العمل العربية وغيرها .

وبمراجعة بداية العمل المؤسسي في جامعة الدول العربية لمتابعة قضايا الطفل، نجد أنه حتى العام 1970 كان يتم تدارس شئون الطفولة والأسرة في إطار اختصاصات إدارة التنمية الاجتماعية بالإدارة العامة للشئون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، دون وجود إدارات أو أقسام خاصة بها.وبعدها صدر قرار مجلس الجامعة في سبتمبر 1971، بإنشاء لجنة المرأة العربية كلجنة فنية متخصصة على غرار لجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة، وشكل هذا القرار بداية الاهتمام بقطاعات الأسرة والمرأة والطفل.

وفي عقد السبعينيات، تابعت إدارة التنمية الاجتماعية من خلال قسم المرأة، عددا من الفعاليات التي تعنى بالطفولة، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، حيث تشكلت لجنة مشتركة لذلك في عام 1972، ركزت على الترويج لإعلان حقوق الطفل، الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1959، وتكريس عدد من الفعاليات للتعريف به والترويج له.

وبعد صدور الميثاق العربي لحقوق الطفل، الذي تم إقراره في اجتماع مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب في دورته الرابعة، في عام 1983. تم إنشاء قسم مختص بالطفل في الإدارة العامة

للشئون الاجتماعية والثقافية في عام 1984: متابعة تنفيذ الميثاق، وتنسيق جهود الأجهزة المعنية بشئون الطفولة في الدول العربية.

وفي العام نفسه 1984 تم إنشاء إدارة خاصة للمرأة والأسرة بالأمانة العامة؛ لتعزيز العمل العربي المشترك في هذه المجالات وتنسيق جهود الأجهزة الوطنية المعنية بشئون المرأة والأسرة في الدول العربية.

سعت إدارة الطفل بالإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية، إلى متابعة تحقيق توصيات مؤتمر الطفل العربي، وساهمت في عقد المؤتمر العربي حول الطفولة والتنمية (1986) .

وبمناسبة الاستعداد للمشاركة في القمة العالمية للطفل (نيويورك 1990) شكلت لجنة عربية للطفولة، تعمل في نطاق مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، تضم سبعة أعضاء بالتناوب، وتعقد اجتماعاتها سنوياً (خلال شهر إبريل)، وصادق المجلس على لائحتها الداخلية.

بعدها أقر مجلس وزراء الشئون الاجتماعية في دورته الاعتيادية الـ (11) تشكيل اللجنة العربية الفنية الاستشارية للطفولة. وعند مصادقة مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب على اللائحة الداخلية للجنة المشار إليها أعلاه، نص على تعديل المادة الثالثة، بحيث تضم اللجنة مختصاً برعاية الطفولة عن كل دولة، وممثلاً عن المجلس العربي للطفولة والتنمية، ومدير إدارة الطفل بالإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية.

وبناء على هذا القرار، دعت إدارة الطفولة إلى عقد الاجتماع الأول للمسؤولين التنفيذيين عن الطفولة في الدول العربية في (فبراير 1994)، والذي تغير اسمه لاحقاً ليحل الأزواج بين اللجنتين وفقاً لما سبق الإشارة إليه، ليكون دورات لجنة الطفولة العربية.¹

وبالقراءة العامة لمراحل عمل لجنة الطفولة العربية، يمكن تحديد ثلاثة فترات أو مراحل مرت بها، وهي موزعة كالتالي:

1) المرحلة الأولى من 1994 وحتى 1999: هي فترة التأسيس، وصياغة آليات العمل. ويلاحظ أن هذه الفترة هي التي تعددت فيها تسميات اللجنة بين المسؤولين التنفيذيين، واللجنة الفنية الاستشارية، واللجنة الفنية الدائمة، ومن ثم العودة إلى اللجنة الفنية الاستشارية للطفولة. كما أن هذه الفترة من العمل لم تضبطها لائحة داخلية، وظل مشروع اللائحة فيها معلقاً.

2) المرحلة الثانية من 2000 وحتى 2004: أي الفترة التي شهدت التحضيرات لعقد الجلسة الخاصة للأمم المتحدة في 2001 لمناقشة خطة عالم جدير بالأطفال. وفي هذا السياق تم عقد عدد من المؤتمرات العربية الإقليمية والمنتديات والندوات وورش العمل على المستوى العربي وفي الدول العربية، ومنها المؤتمر العربي الثاني رفيع المستوى لحقوق الطفل (2001 بالقاهرة) والمؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى لحقوق الطفل (2004 بتونس)، والمنتدى العربي الإقليمي الأول للمجتمع المدني حول الطفولة (2001 بالرباط) وغيرها من الفعاليات.

¹ انظر لمزيد من التفصيل : محمد عبده الزغير، تقرير تقويمي لأعمال لجنة الطفولة العربية للفترة من 2005 – 2010، إدارة الأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، وثائق المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل، مراكش، 2010، ص ص 10 – 15 .

ومع أن هذه الفترة شهدت زخما في الفعاليات المعنية بصياغة وثائق أساسية للطفل في العالم العربي، فإن عددا من الباحثين والخبراء والاختصاصيين لديهم ملاحظات على جوهر هذه الوثائق التي رافقها الضعف في الصياغات، ولم يرتق بعضها إلى مستوى الوثائق الدولية المشابهة. وقد تم التعبير عن هذه الملاحظات في العديد من اجتماعات لجنة الطفولة العربية، وفي الاجتماعات الفنية المتخصصة للخبراء، وأخيرا في الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل.

3 (المرحلة الثالثة من 2005 – 2010: هي الفترة التي شهدت بداية تنظيم عمل لجنة الطفولة العربية، حيث تم مجدها متابعة إعداد اللائحة التنظيمية للجنة وإقرارها. كما انتظم فيها عقد الدورات بمواعيد ثابتة في كل عام . وشهدت زخما عشوائيا لعدد من الفعاليات المتكررة دوليا او مشاريع للمنظمات الدولية، او المنظمات غير الحكومية الاقليمية .

وفي هذه المرحلة تمانشاء عدد من الآليات، كالدعوة إلى إنشاء برلمان عربي للأطفال، وإشراك البرلمانيين لمناصرة حقوق الطفل، ودعوة منظمات المجتمع المدني للشراكة، وكذلك الإعلاميين وغيرها من المؤسسات والمبادرات الفاعلة في المنطقة، كالمجلس العربي للطفولة والتنمية، ومبادرة حماية الأطفال التابعة لمعهد إنماء المدن، واتحاد البرلمانيين العرب. الا ان جدوى وفعالية هذه الآليات لم تتعزز وبقيت موضوعاتها نقاط متكررة في اجتماعات لجنة الطفولة العربية .

كما انجزت هذه المرحلة عدد من الوثائق والأدبيات لموضوعات معاصرة كالمبادئ التوجيهية لترسيخ الانتماء ودعم مقومات الهوية العربية لدى الأطفال، أو الاستراتيجية العربية لتنمية لغة الطفل وغيرها، ويبقى السؤال القديم مستمرا بشأن مستوى هذه الوثائق ومدى الالتزام بها واعمالها . وتم مؤخرا في عام 2012 في اطار التغيير الهيكلي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ضم ادارة المرأة الى ادارة الاسرة والطفولة، وبغض النظر عن حيثيات هذا القرار، فان وضع الطفولة بحاجة الى تعزيز ليس فقط في الهيكل وانما في الكوادر المتخصصة .

2 (جهود المنظمات الإقليمية العربية الأخرى :

مع ان جامعة الدول العربية لعبت الدور الاكبر في الجهود المبذولة لحماية حقوق الطفل في العالم العربي، الا ان هناك عددا من المنظمات والمؤسسات الإقليمية الأخرى لعبت ادوارا متفاوتة في هذا الاتجاه، ويمكن هنا الإشارة بإيجاز الى الآتي :

أ (المجلس العربي للطفولة والتنمية : بناء على توصية مؤتمر الطفولة والتنمية (1986)، تم تشكيل المجلس في عام 1987، وهو منظمة عربية غير حكومية، ذات شخصية اعتبارية، متخصصة في شئون الطفولة وما يتصل بها، وهي تعمل على دعم وتنسيق الجهود الحكومية والأهلية، وتشجيع وتبني الأفكار والدراسات المقررة لرعاية ونماء الطفل العربي والعمل على إدماجها ضمن خطط ومشاريع التنمية الوطنية.

وتكمن رسالته في تحسين وضع الطفل العربي، والمساهمة في بناء شخصيته، وتأكيد هويته العربية وتنمية قدراته العملية وملكاته الإبداعية، وذلك من خلال تشجيع الجهد الحكومي والشعبي

وتفعيل آليات التنسيق بشكل رئيسي مع التنظيمات الأهلية العربية، ومع المجالس العليا واللجان الوطنية العاملة في مجال الطفولة، وكذلك مع الحكومات والمنظمات الدولية والعربية، والقيام بمبادرات لدعم وتنمية ورعاية الطفولة العربية .

وشهد عمل المجلس العربي للطفولة والتنمية صعودا وهبوطا في أدائه، وهو من الأجهزة التي تحتاج الى اعادة تقييم لأدائها وتعزيز دورها خاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول المنطقة.

ب (مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أنشئ في 25 مايو 1981 م ويضم ست دول عربية هي الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر والكويت، ويهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين هذه الدول في جميع الميادين . وهناك مكاتب متخصصة تتبع مجلس التعاون، مثل:

- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول الخليج العربية .

- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول الخليج العربية.

- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء التربية والتعليم بدول الخليج العربية .

يهدف العمل المشترك في المجال الاجتماعي إلى تعميق التواصل الاجتماعي بين مواطني دول الخليج العربية، والنهوض بالخدمات الاجتماعية بالدول الأعضاء في مختلف المجالات كالرعاية الاجتماعية، والضمان والمساعدات الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية وصولاً إلى صياغة استراتيجية اجتماعية شاملة لدول الخليج العربية.

ونظراً للأهمية التي توليها دول مجلس التعاون في هذا المجال، أنشأت المكتب التنفيذي، والذي يعتبر هيئة متخصصة في مجالي العمل والشئون الاجتماعية، كما شكلت لجاناً تنسيقية، كاللجنة التنسيقية للتعامل مع الإعاقة، واللجنة التنسيقية في مجال الطفولة.

وفي جانب التعليم، عمل مكتب التربية لدول الخليج والمركز العربي للبحوث التربوية، على توحيد أهداف التعليم، وفي قمة أبوظبي 1998 اتخذ قراراً بتطوير مناهج التعليم .

وتعمل دول الخليج العربية على تقريب أنظمة وقوانين الضمان الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية بهدف توحيدها، وفي هذا الاتجاه تم وضع تشريع نموذجي موحد لرعاية وتأهيل وتشغيل المعوقين، وإعداد دراسة عن واقع الطفولة وكيفية النهوض بخدماتها. وشهدت السنوات الخمس الأخيرة اهتماماً متصاعداً بقضايا الطفولة في المنطقة .

ج (برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) AGFUND : مؤسسة تنمية، أنشئت عام 1980 م، بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، وبدعم وتأييد من قادة دول الخليج، التي تشكل عضويته وتساهم في ميزانيته. ويعني أجفند بدعم جهود تحقيق التنمية البشرية المستدامة الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً في الدول النامية، خاصة النساء والأطفال، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإنمائية والجمعيات الأهلية والجهات العاملة في هذا المجال.

من أهداف البرنامج المساهمة في دعم تمويل البرامج والمشروعات في قطاع الصحة وخاصة مشروعات الأمومة والطفولة، وكذلك المشروعات التعليمية الموجهة للمرأة والطفل، ولاسيما الفئات الخاصة والمحرومة، وغيرها.

وقد ساهم البرنامج في إنشاء المجلس العربي للطفولة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والجامعة العربية المفتوحة. ومن مشروعاته المميزة:

- مشروع النهوض بالطفولة العربية (PAPCHILD) .

- تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

- دراسة صحة الأسرة في الخليج.

- مشروع صحة الأسرة العربية (PAPFAM) ¹.

ويتضح من العرض السابق إن جامعة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة واكبت الجهود العالمية في متابعة حقوق الطفل مع مراعاة البيئة العربية. وعلى المستوى الإقليمي اهتمت منظمات المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي بالمشاركة في الجهود الدولية في إعداد الاتفاقيات والإعلانات وانفردت بوضع وثائق ذات خصوصية بمجتمعاتها مثل عهد حقوق الطفل في الإسلام والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل، وتابع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمؤسساته المختلفة، في تنفيذ برامج داعمة لحقوق الطفل وتنفيذ مشروعات عملية تساهم في النهوض بأوضاع الطفولة.

3 (جهود الدول العربية في حقوق الطفل :

شهدت الدول العربية جملة من البرامج والفعاليات لصالح حقوق الطفل، والتي ارسى تقديما ملموسا في مختلف المجالات التنموية على الصعيد القومي أو القطري في الدول العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى جهود عدد من الدول العربية في قيادة بعض المبادرات المهمة التي ساهمت في تطوير بعض الوثائق الدولية أو الإقليمية، أو في تأسيس بعض الكيانات الإقليمية التي عملت على تبني حقوق الطفل .

ففي إطار الاهتمام العربي وتواصل الجهود لوضع اتفاقية لحقوق الطفل دعت مصر لعقد مؤتمر قومي لمناقشة مشروع اتفاقية حقوق الطفل، خلال الفترة 21-23 نوفمبر 1988، بالإسكندرية، ودعت إليه العديد من الشخصيات الإسلامية، والمهتمة بالطفولة. وقد جاء توقيع المؤتمر ملائما حيث عقد قبل أسبوع من اجتماعات فريق العمل المكلف بإعادة الصياغة النهائية للاتفاقية في القراءة الثانية في جنيف (29 نوفمبر - 2 ديسمبر 1988)، الأمر الذي مكن الوفود العربية والإسلامية المشاركة في عملية إعادة الصياغة، أن تدخل تغييرات على نص الاتفاقية، كما أخذت في الاعتبار مخاوف الدول الإسلامية التي عبر عنها الأزهر، وخاصة بالنسبة للمواد المتعلقة بحرية الدين والتبني. وباستثناء ثلاثة

¹ انظر لمزيد من التفصيل : محمد عبده الزغير، دراسة عن النشاط الاقليمي في حقوق الطفل في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، المنظمة السويدية لرعاية الطفولة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، صنعاء، 2005.

تحفظات أبدأها الأزهر على نص القراءة الأولى، والتي أخذت بعين الاعتبار بعد ذلك بأسبوع واحد في القراءة الثانية، فقد صادق مؤتمر الإسكندرية مصادقة كاملة على الاتفاقية .

وهناك العديد من الفعاليات التي استمرت أيضاً بعد إقرار اتفاقية حقوق الطفل، حيث ساهمت الدول العربية في إطار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) في بلورة الاتفاقية وشرح الجوانب المتعلقة بالشريعة الإسلامية، واحتضنت جامعة الدول العربية ندوة الخبراء لمناقشة إعلان حقوق الطفل ورعايته في الإسلام (28 - 30 يونيو 1994)، والذي تم إقراره في مؤتمر القمة الإسلامي السابع الذي عقد بالدار البيضاء، (13- 15 ديسمبر 1994). كما لعبت عدد من الدول العربية الأفريقية أيضاً دوراً مميزاً في إطار منظمة الوحدة الأفريقية لإصدار الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في العام 1990، بأديس أبابا .

وبالإضافة إلى هذه الأدوار التي حققتها العديد من الدول العربية، فقد عملت أيضاً على إرساء آليات العمل لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها، وفيما يلي عرض لعدد من الانجازات، وهي كالتالي:

أ (المؤسسات المعنية بالطفولة :استحدثت اغلب الدول العربية كيانات وآليات تختص بالطفولة في اطار المؤسسات الرسمية، بهدف ضمان وحماية واتخاذ كل الإجراءات والتدابير المعززة لحقوق الطفل بشكل متكامل، فقد تم على أرض الواقع تشكيل أو إعادة تشكيل عدد من الكيانات الوطنية المختصة بالطفولة، لتفقد وتشرف وتنسق البرامج الموجهة للطفولة. وشهدت هذه المؤسسات تطويراً وتحديثاً مستمراً في مهامها واختصاصاتها، مع وجود تفاوت واختلاف في أشكالها ومسمياتها، وبالتالي تبعيتها وأدوارها.ويمكن رصد ظهور أربعة نماذج في المنطقة العربية لهذه الكيانات كما يلي:

1. وزارات للطفولة أو الاسرة: وهو شكل متطور لتركيبية الوزارات التقليدية في دول المنطقة، والتي تعكس رؤية مغايرة للمنظور السائد حول الأطفال والشباب بالتعامل معهم كفئات اجتماعية قائمة بذاتها لها احتياجاتها - وليس فقط مرحلة انتقالية بيولوجية في حياة الإنسان - او في اطار الاسرة، وقد بدأ هذا الشكل بالظهور في تونس، ثم المغرب، وبعدها في الجزائر، وموريتانيا ومصر.

2. مجالس قومية أو عليا للطفولة: تتبع رئاستها رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء، وهذا النمط من الهياكل يبرز استحداث مؤسسات متخصصة للاهتمام بالطفولة، ترتبط بأعلى الأطر السياسية في الدولة (الإرادة السياسية)، ويستتبع هذا الاهتمام توفير قدر كافٍ من الموارد والإمكانيات المتاحة، وتظهر هذه المؤسسات في كل من: السودان، والعراق، وفلسطين، ومصر، واليمن.

3. مجالس تنسيقية معنية بالأسرة: وهو نمط يقوم أساساً بالتنسيق الجهود الموجهة للفئات المستهدفة في إطار وحدة الأسرة، باعتبارها النواة التي تضم المرأة، والطفل، والمراهقين، والشباب، وغيرهم، وهذه المبادرات ظهرت في كل من: الأردن، وسوريا، وقطر والكويت.

4. إدارات للطفولة تتبع وزارات محددة: وهذا النمط يضع قطاع الطفولة تحت إشراف وزارات أو إدارات في وزارات محددة، مع الأخذ في الاعتبار وجود تفاوت في مستويات هذه العلاقة

بالوزارات ودرجة الإشراف والاستقلالية وغيرها من الجوانب الهيكلية، وتظهر هذه الكيانات في كل من: الإمارات، والبحرين، والسعودية، وسلطنة عمان، والكويت، ولبنان، وليبيا.

كما اسندت قضايا الطفولة في العديد من الدول العربية إلى وزارات مختلفة كالصحة والتربية والشئون الاجتماعية وغيرها، الا ان الشكل السائد هو اسناد قضايا الطفولة إلى وزارات محددة تمثلت في الشؤون او التنمية الاجتماعية . ويتبين ذلك من الشكل التالي :

الاردن	المجلس الوطني لشؤون الاسرة ويتبع مجلس الوزراء، بالإضافة الى وجود وزارة التنمية الاجتماعية.
الامارات	وزارة الشؤون الاجتماعية، والمجلس الاعلى لشؤون الاسرة، والمجلس الاعلى للأمومة والطفولة
البحرين	وزارة التنمية الاجتماعية، ويتبعها المجلس الاعلى للطفولة
الجزائر	وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة ويتبعها المجلس الوطني للأسرة والمرأة .
تونس	وزارة شؤون المرأة والاسرة .
السعودية	وزارة الشؤون الاجتماعية، والمجلس الاعلى للطفولة يتبع وزارة التربية والتعليم
السودان	وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، ويتبعها المجلس القومي للطفولة من حيث الاشراف، الا انه يقع تحت اشراف رئاسة الجمهورية
سوريا	الهيئة السورية لشؤون الاسرة تتبع مجلس الوزراء، وهناك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
العراق	وزارة الشؤون الاجتماعية، وتتبعها الهيئة الوطنية لرعاية الطفولة
قطر	المجلس الاعلى لشؤون الاسرة، وهناك وزارة الشؤون الاجتماعية
الكويت	وزارة الشؤون الاجتماعية
لبنان	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويتبعه المجلس الاعلى للطفولة
ليبيا	وزارة الشؤون الاجتماعية، وتتبعها اللجنة العليا للطفولة
مصر	وزارة الشؤون الاجتماعية . ويتواجد المجلس القومي للطفولة والأمومة وجاري العمل لتعزيز دوره.
المغرب	وزارة التضامن والاسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية
موريتانيا	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والاسرة
اليمن	المجلس الاعلى للطفولة ويتبع مجلس الوزراء، وهناك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

ب (التشريعات الخاصة بالطفولة : لضمان حماية شاملة للطفل عملت عدد من الدول العربية على مواءمة تشريعاتها وقوانينها المحلية لتنسجم مع اتفاقية حقوق الطفل، ومنها من افرد

قوانين عامة للطفل او قوانين مخصصة لحماية الطفل . وتتابع عدد آخر من الدول نحو إصدار قوانين تعنى بحقوق الطفل.

فقد أصدرت تونس، ومصر، وفلسطين، واليمن، والسودان والبحرين قوانين خاصة بالطفل وهناك استعدادات جارية لإصدار قوانين مماثلة في كل من الامارات، والاردن، وسوريا، وعمان، وقطر، والعراق، وليبيا، والمغرب . كما أن العديد من الدول العربية قامت بمراجعة تشريعاتها وملاءمتها مع الاتفاقية الدولية مثال: الجزائر، لبنان.

وهناك مبادرات ارتبطت ببعض الدول كاستحداث لجان برلمانية لحقوق الطفل، أو أنصار حقوق الطفل، كما عززت بعض الدول آليات الحماية للأطفال مع التركيز على الأطفال المحرومين. وعملت اغلب الدول التي تواجه مشكلات عمل الأطفال وأطفال الشوارع او العنف الموجه للأطفال، على تنفيذ برامج وأنشطة للحد من الظواهر والمشكلات التي تواجه الأطفال، وتختلف الجهود وبالتالي النتائج بين دولة وأخرى بسبب الامكانيات والموارد المتاحة .

وتجدر الإشارة هنا الا انه عند مراجعة التقييم المرحلي للخطة العربية الثانية للطفولة (2004-2009)، الذي تم استعراضه في المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل، الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية، خلال الفترة من 19 - 21 ديسمبر/كانون أول 2010، تم استخلاص عدد من التحيات، وتتلخص في الآتي :

- وجود جملة من التعقيدات الناجمة عن العديد من التحديات التي تواجه الأطفال من الجنسين والمشملة على زيادة عددهم عبر الزمن وبالتالي على احتياجاتهم الكمية والنوعية من الخدمات والمعلومات المطلوبة لحمايتهم من التحديات المتمثلة في الأمراض وسوء التغذية والأمية والتسرب من التعليم وعمالة الأطفال والتمييز ضدهم واستبعادهم من المشاركة المجتمعية والتغيرات الثقافية وتغير دور الأسرة وحجمها وازدياد العنف والصراعات في المنطقة.
- تواجه بعض الدول العربية تحديات عديدة للارتقاء بالنظم التعليمية، وفي المقابل هناك بعض الدول التي لم تتمكن من تحقيق التقدم المنشود للأهداف الانمائية للتنمية.
- فيما يتعلق بحماية الأطفال من العنف وأثر النزاعات المسلحة والاحتلال والظروف الصعبة، فإن وضع الطفل العربي فيما يتعلق بحمايته من العنف لا يزال دون المستوى الذي طمحت اليه الخطة العربية الثانية للطفولة. كما ان التدابير المتخذة الخاصة بكل بلد لحماية الأطفال وتمكينهم وتعزيز مشاركتهم غير كافية وأن مستوى الجهود المبذولة في معالجة هذه القضايا يحتاج إلى مراجعة السياسات العامة.
- هناك تحديا رئيسيا يتمثل في تحسين إدارة البيئة ودمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات العامة والبرامج القطرية لوقف تدهور الموارد الطبيعية، وتخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مصدر مستدام من مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، وإدخال تحسينات على معيشة سكان الأحياء الفقيرة.

- على الرغم من كثرة موارد المنطقة العربية وتدني معدلات الجوع نسبياً فيها مقارنة بمناطق أخرى من العالم، إلا إنها تشهد حالياً اتجاهات متزايدة نحو انتشار سوء التغذية بين السكان، وخاصة بين الأطفال والنساء وكذلك بين العائلات النازحة والأشخاص الذين يعيشون في ظروف صعبة. وما يزال أمام الدول الكثير من الجهد لتبذله لتوسيع أنظمة الرصد التغذوي وخفض مستويات الإصابة بأمراض سوء التغذية وضمان حصول طلاب المدارس على التغذية المناسبة ونشر الوعي فيما يخص التغذية السليمة.
 - نقص الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة العربية للطفولة والخطط الوطنية، مما أدى إلى تأخر إنجاز بعض البرامج التنفيذية التي تضمنتها الخطة. وغيرها من الصعوبات المتمثلة في ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بقضايا الطفولة، وتعدد هذه الجهات، وقلة الكوادر الفنية العاملة في هذه الجهات، وغياب القدرات المؤسسية اللازمة.
 - قلة البيانات التفصيلية الخاصة بالطفولة، بل وانعدامها أحياناً. مما يستلزم توفر قاعدة بيانات متكاملة حول مؤشرات الطفولة المختلفة. كما إن الوضع غير المستقر في بعض البلدان العربية أدى إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وكاملة حول أوضاع الطفولة في هذه البلدان.
- وعند قراءة الجهود المبذولة للارتقاء بحقوق الطفل في المنطقة العربية، يتضح أهمية التنسيق بين مختلف المؤسسات والمنظمات الإقليمية والمحلية (الحكومية وغير الحكومية)، والذي يساهم في تحقيق عدة مؤشرات إيجابية لصالح الطفل على مختلف المستويات الصحية والتربوية والاجتماعية .. وغيرها. وهذا ما يلخص أن النجاح المطلوب لتحقيق مستويات أفضل لحقوق الطفل، يتطلب تعزيز آليات التنسيق سواء على المستوى العربي الإقليمي نفسه أو على المستوى المحلي، بحيث يستوعب كل الشركاء .

المراجع :

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خطة العمل العربية الثانية للطفولة، المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى لحقوق الطفل، يناير 2004، تونس.
- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، خطة العمل التنفيذية له، القمة العالمية من أجل الطفل، نيويورك، 199/9/30.
- الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، (تحرير : محسن عوض)، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ط1، القاهرة، 2005.
- الطاهر لبيب، الطفل العربي : بين الحاجات والمؤسسات، دراسة مقدمة لمؤتمر الطفولة والتنمية في الوطن العربي 13-15 /11/ 1986، تونس.

- المكتب الاقليمي لليونيسيف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عالم عربي جدير بالأطفال .. دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية، دار الشروق، ط1، القاهرة 2005.
- عادل عازر وآخرون، المنهج التكاملي لكفالة حقوق الطفل، المجلس العربي للطفولة والتنمية، دارنوبار للطباعة، القاهرة، 2007.
- محمد عبده الزغير، دراسة عن النشاط الاقليميين في حقوق الطفل في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، المنظمة السويدية لرعاية الطفولة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، صنعاء، 2005.
- محمد عبده الزغير، تقرير عن اوضاع المجالس العليا واللجان الوطنية والهيئات المعنية بالطفولة، تقرير منشور في وثائق دورات لجنة الطفولة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، ادارة الاسرة والطفولة، القاهرة، 2007.
- محمد عبده الزغير، قضايا وإشكاليات حقوق الطفل في العالم العربي، اصدارات مركز تنمية الطفولة والشباب (1) بالتعاون مع المنظمة السويدية لرعاية الطفولة، صنعاء، 2008.
- محمد عبده الزغير، تقرير تقويمي لأعمال لجنة الطفولة العربية للفترة من 2005 – 2010، ادارة الاسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، وثائق المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل، مراكش، 2010.